العدد السابع والعشرون
1434 هـ / 2013 م

مجلة كلية

الدعوة الإسلامية

مجلّة إسلاميّة - ثقافيّة - جامعة - محكّمة - تصدر سنويًا

1434 هجرية 2013 ميلادية

- من أسس بناء الشخصية الإنسانية من منظور تربوي إسلامي.
- المجاهد أحمد الشريف السنوسي ودوره في حركة الجهاد الليبي.
- بعض معالم الثقافة المقاصدية للإمام عبد الملك الجويني.
- نصوص للمستشرقين أنصفوا فيها الإسلام.

الرؤية الاستشرافية:
أهداف وغايات توحيد الخطاب الديني في ليبيا من خلال انتشار المذهب المالكي

د. عادل سالم محمد الصغير

في ظل النوازل والأزمات وفي خضم تداعيات الأحداث، تتعاظم حاجة الأمة إلى الفقه العميق والنظر الدقيق والمنهج الوثيق في كيفية التعامل مع الأزمات، حتى لا تختلط الأوراق وتنقلب الموازين وتنعكس المعايير ولكيلا تزل الأقدام وتضل الأفهام وتكل الأقلام ويختل الإعلام.

من هنا رأت إدارة المجتمع بمجلس الوزراء أن يكون دورها حاضرا في المشهد الديني في ليبيا ، حيث أولت لهذا الجانب اهتماما كبيرا لما له من أثر بالغ في أمن واستقرار البلاد ، فقامت بتنظيم مائدة مستديرة بالتعاون مع كلية الدعوة الإسلامية حول الخطاب الديني في ليبيا، وقد أقيمت هذه المائدة ضمن الموسم الثقافي للكلية، يوم الأحد الموافق 2012/3/28م.

وقد كان لي شرف المشاركة في تلك المائدة المستديرة بهذه الورقة المتواضعة، حاولت من خلالها أن أبلور رؤية استشرافية للخطاب الديني في ليبيا مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجهنا ونحن ننشد تطوير الخطاب الديني في ليبيا، والحلول التي يراها الباحث لمواجهة تلك التحديات.

ورغبة في إثراء ما ورد في هذه الورقة من آراء وطرح منها أفكار تجاه الخطاب الديني المنشود في ليبيا رأيت أن أجري عليها بعض التعديلات وأدفع بها للنشر في مجلة كلية الدعوة الإسلامية سائلا الله أن ينفع بها، ونحن نتحسس طريقنا نحو تطوير خطابنا الديني، وأن يجعلها خالصة لوجهه الكريم إنه ولي ذلك والقادر عليه.

في الواقع أننا – ونحن ننشد تطوير خطابنا الديني– نخشى من تيارين أي منهما أشد خطراً من الآخر:–

1. تيار الغلو والتشدد والتنطع الذي يريد أن يضيق على الأمة ما وسع الله، ولا يتسامح مع مخالف له مسلماً أو غير مسلم.
2. تيار الانفلات والتسيب، الذي اتخذ إلهه هواه، فلا يرجع إلى أصل ولا يتقيد بنص ولا يستند إلى إمام معتبر، بل رضي بتقليد الغرب[1].

لذلك ينبغي أن نضع نصب أعيننا أننا مالكيون شاطبيون، ورثنا هذا التراث الإسلامي العريق كابراً عن كابر، وهو الضمان الوحيد لأمننا وسلمنا الاجتماعي ووحدتنا ولحمتنا الوطنية، فقد كان سيادة الشيخ جاد الحق علي جاد الحق، شيخ الأزهر الأسبق، حينما يقوم الأزهر الشريف بإيفاد أئمة ووعاظ إلى البلدان العربية والإسلامية كان يقول لهم: (احملوا الناس على ما هم عليه ولا تحملوهم على ما أنتم عليه)، وذلك اتقاءً للفتن ودرءاً للخلاف.

ولبيان أن المذهب المالكي صار جزءاً من التراث الليبي وأحد مقومات الهوية الوطنية؛ أجدني مضطراً للحديث عن جهود العلماء الليبيين وتفانيهم في خدمة هذا المذهب.

ولكن قبل أن أتطرق إلى هذا الموضوع أود أن أسلط الضوء ولو بشكل مختصر عن انتشار المذهب المالكي في شمال أفريقيا، وبيان ذلك ما يلي:

انتشار المذهب المالكي في شمال إفريقيا:

مما لاشك فيه أن المذهب المالكي ظهر في مصر في حياة الإمام مالك، حيث أدخله فيها تلامذته كعبد الرحمن بن القاسم وعثمان بن الحكم وأشهب، كما انتشر المذهب في بلاد تونس وغيرها من بلدان المغرب العربي على يد المعز بن باديس، الذي حمل أهل تونس، وما والاها من بلاد المغرب على هذا المذهب.

(1) انظر خطابنا الإسلامي في عصر العولمة، : د. يوسف عبد الله القرضاوي: ص 3، بحث مقدم إلى الدورة الخامسة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي، التي أقيمت في مسقط عمان في الفترة 6-2004/3/11م.

وهكذا نرى مذهب الإمام مالك –رحمه الله– قد انتشر في غرب البلاد الإسلامية، لاسيما شمال أفريقيا، ولم ينتشر إلا قليلا في شرقها ببلاد العراق وما وراءها، وذلك لإقامة كثيرين من تلاميذ الإمام مالك بمصر وبلدان المغرب العربي وسرى منهما إلى كل البقاع في غرب البلاد[1].

جهود علماء ليبيا في نشر المذهب المالكي:

أقصد بعلماء ليبيا من ولد أو استقر طويلا أو توفي في هذا البلد. فمن يتتبع مسيرة الفقه المالكي في ليبيا يلاحظ أن هذا البلد يزخر منذ نشأة المذهب المالكي بعلماء جهابذة، أخذ بعضهم الفقه عن الإمام مالك نفسه، وكان لهم الفضل في نشر مذهبه في أفريقيا، فقد أسهموا في ذلك بتأليف الكثير من الكتب التي كان لها قبول حسن وانتشار واسع، فلم تكن هذه البلاد قفراً من العلم.

وفيما يلي: أشهر علمائنا الليبيين الذين رحلوا إلى الإمام مالك لطلب العلم وأخذ الفقه عنه:

1. علي بن زياد العبسي الطرابلسي ت 183هـ والجدير بالذكر أنه هو أول من أدخل الموطأ إلى إفريقيا، وأول من فسر للمغاربة قول الإمام مالك، وهو معلم الإمام سحنون، ولد في طرابلس ثم سافر إلى تونس ومنها إلى الحجاز.
2. أبوسلمان محمد بن معاوية الحضرمي الطرابلسي: مشهور ثقة، سمع منه الليث ابن سعد، وهو من أصحاب الإمام مالك.
3. محمد بن ربيعة الحضرمي الطرابلسي: من أصحاب الإمام مالك وممن أخذوا الرواية عنه.

(1) انظر تاريخ المذاهب الإسلامية : الشيخ الإمام محمد أبوزهرة ص429، اعتنى به وخرج أحاديثه عبد الحليم إبراهيم عبد الحليم، طبع سنة 1430هـ 2009م، دار الفكر العربي، القاهرة، وانظر مالك حياته وعصره – آراؤه وفقهه : المؤلف نفسه ص 389–391، الطبعة الرابعة، دار الفكر، القاهرة.

وحيث إن المقام لا يتسع لذكر جهود كل العلماء الذين ينتسبون إلى ليبيا، سأقتصر على ذكر أبرز أعمالهم في أبرز كتابين للإمام مالك، وهما: الموطأ والمدونة، بالإضافة إلى بعض الكتب الهامة في المذهب.

فممن شرح الموطأ من البلاد الليبية:

1. محمد بن عبدالله بن عبدالرحيم البرقي ت 249هـ، كان من أصحاب الحديث والفقه.
2. أحمد بن نصر الداوودي الطرابلسي ت 402هـ، ألف كتاباً في شرح الموطأ.

أما عند الحديث عن المدونة، فإنه يتبادر إلى الذهن الجهود المضنية التي بذلها الإمام سحنون بن سعيد التنوخي القيرواني، ت 240هـ، حيث سمع عدداً من تلاميذ الإمام مالك، من بينهم عبدالرحمن بن القاسم، حيث قام بمراجعة المدونة معه وسأله عن كثير من الإشكالات سؤال فهم وتمحيص.

بعد هذا كله رجع سحنون إلى وطنه، وفي أثناء رجوعه توقف في إجدابيا ليسمع أهلها ما جاء به من علم في رحلته المشرقية، وما أخذه عن مشائخه في البلاد التونسية، وقد صرح الإمام سحنون بتاريخ إسماعه لأهل إجدابيا، حيث قال: (سمع مني العلم سنة إحدى وتسعين ومائة أهل إجدابيا).

وهكذا يكون الليبيون أسبق من غيرهم – بحكم موقعهم – في السماع من سحنون مدونته قبل ترتيبها وتهذيبها، ثم سافر سحنون إلى طرابلس ليتخذها مقراً له.

كما أننا إذا تحدثنا عن جهود علمائنا الليبيين لا يمكننا بحال تجاهل مؤلفات الشيخ أحمد بن عبد الرحمن الزليطني، الشهير بحلولو ت 898هـ، منها:

شروح على مختصر خليل، أمّا مؤلفاته في الأصول فهي: التوضيح على شرح التنقيح، والضياء اللامع في شرح جمع الجوامع، وشرح ورقات الباجي في مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: للإمام محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطاب ت 945هـ، وشرح الشيخ أحمد زروق ت 899هـ للرسالة، وإرشاد المريدين

لفهم معاني المرشد المعين على الضروري من علوم الدين: للشيخ علي بن عبد الصادق الطرابلسي ت 1138هـ[1].

ما يجب مراعاته في تطوير الخطاب الديني في ليبيا:

لعل من أهم ما يجب مراعاته، ونحن بصدد تطوير الخطاب الديني في ليبيا ما يلي:

أولاً: سبق أن ذكرت في بداية الحديث أننا مالكيون، ورثنا هذا التراث كابرا عن كابر، ومن ثم يجب علينا التمسك به وإعادة صياغته بما يتفق مع أصوله وقواعده، ويتلاءم مع مجتمعنا وزماننا، فنكون بهذا قد تمسكنا بالأصول التي هي أساس الدين ومحوره، والتي يقام عليها بنيانه، وتشاد بها أركانه من ناحية، وواكبنا روح العصر من ناحية أخرى.

فلا نعيش في الكتب القديمة وحدها، ولانتقوقع على الماضي فقط؛ بل لابد أن نضع في حساباتنا أن الحياة تطورت لنكون أبناء زماننا ومكاننا وبيئتنا، وفيما أثر عن السلف: رحم الله امرءا عرف زمانه واستقامت طريقته[2].

والدعوة للتطوير ومواكبة روح العصر تنسجم تماما مع الأصول التي استقى منها الإمام مالك مذهبه وهي: العرف والعادة .

فهو فقه يجمع بين الأثر والنظر، يقرر الأمام محمد أبوزهرة – رحمه الله – في كتاب له عن الإمام مالك: بأن مالكا كان إماما في الرأي، كما كان إماما في الحديث[3].

ثانيا: إلى جانب تمسكنا بالأصول ينبغي على خطابنا الديني أن يحترم العقل الذي لولاه ماثبت الوحي، فبالعقل نفهم كلام الله ونفسره ونستنبط أحكامه، فقد شاء الله أن ينص على بعض الأحكام في كتابه أو على لسان نبيه – صلى الله عليه وسلم – وأن يدع منطقة فارغة من التشريع والأحكام الملزمة يسميها بعض العلماء

(1) انظر المدرسة الفقهية المالكية في ليبيا: د. حمزة أبوفارس بحث منشور في موقع أسطورة ليبيا على الشبكة الدولية، والمذهب المالكي: نِشأته وانتشاره في شمال إفريقيا: د. جمعة محمود الزريقي، بحث منشور مجلة الرقيم للآداب العربية على الشبكة الدولية 9.

(2) انظر خطابنا الإسلامي في عصرالعولمة: د. يوسف القرضاوي، ص: 116.

(3) انظر مالك حياته وعصره – آراؤه وفقهه: الإمام أبو زهرة ص148، الطبعة الرابعة 2002م القاهرة.

منطقة العفو؛ أخذا من الحديث القائل (ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وماسكت عنه فهو عفو، فاقبلوا من الله عافيته، فإن الله لم يكن لينسى شيئا ثم تلا[1]:﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾[2].

يقول الإمام الغزالي: (فالداعي إلى محض التقليد مع عزل العقل بالكلية جاهل والمكتفي بمجرد العقل عن أنوار القرآن والسنة مغرور، فإياك أن تكون من أحد الفريقين، وكن جامعا بين الأصلين)[3].

وفي هذا رد على أرباب التيارين اللذين نخشى من الانزلاق إليهما؛ تيار الغلو، ممن يتمسك أصحابه بحرفية النص، ولا يكترثون لتغير الفتوى بتغير موجباتها، وتيار الانفلات ممن يميل أصحابه إلى إهمال النص والاحتكام إلى مجرد العقل.

ثالثا: مع دعوة الخطاب الديني في ليبيا للعالمية وانفتاحه على الكون: لا ننسى الواقع الإقليمي والمحلي من حولنا، فالأقربون أولى بالمعروف، والنبي ﷺ هو القائل (ابدأ بنفسك ثم بمن تعول)[4].

فالمطلوب من خطابنا الديني أن يحافظ على الموازنة بين العالمية والمحلية، فلا يغرق في الثقافة والسياسة العالمية والاقتصاد العالمي، في حين لايهتم ببلده وأهله، لايعرف حاجاتهم ولايسمع لآهاتهم ولايحس بتوجعاتهم ولا يجيب عن تساؤلاتهم ولا يسعى في حل مشكلاتهم.

فالله تعالى حين كلف خاتم رسله سيدنا محمد ﷺ بالدعوة، أمره أول ماأمر، أن يبدأ بعشيرته وأقرب الناس إليه، فقال: ﴿ لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾[5].

---

(1) سنن الدارقطني: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي 137/2، باب الحث على إخراج الصدقة وبيان قسمتها، تحقيق عبد الله هاشم يماني المدني، الناشر : طبع سنة 1966م دار المعرفة ، بيروت – لبنان

(2) سورة مريم: الآية 64، مصحف جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، الطبعة الثامنة 1373هـ 2005م طرابلس/ليبيا.

(3) انظر إحياء علوم الدين : أبو حامد الغزالي 17/3، طبعة دار المعرفة.

(4) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي : محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري 365/6، باب ما جاء ستكون فتن كقطع الليل المظلم دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان

(5) سورة الشورى : آية رقم 5.

لهذا كان بلد المرء الذي يعيش فوق ترابه ويشرب من مائه ويتنفس من هوائه أولى برعايته من غيره من البلدان، فعلى سبيل المثال: كان النظام السابق يمنع هذه الجمعية من أداء رسالتها بالداخل، ويحول دون فتح كلية الدعوة الإسلامية أبوابها للطلاب الليبيين، وإنما كان يستثمر ما كانت تقوم به من جهود دعوية طيبة في الخارج، للترويج والدعاية لنظامه البائس، في محاولة خبيثة منه لتقديم نظامه للعالم في صورة نظام إسلامي، يعتل هموم الأمة، ويحمل لواء الدعوة إلى الله ورسوله ﷺ.

كما لاينبغي لخطابنا الديني أن تستهلكه القضايا المحلية ويتغافل ما يقال عن حوار الحضارات أو التقارب بين الأديان، أو يصمت عما تريده القوى الكبرى من انسلاخنا من هويتنا أو تغيير مناهجنا التعليمية...

لذلك ينبغي أن ينظر خطابنا الديني بعينين معا: إحداهما ترنو إلى الواقع المحلي والإقليمي، والأخرى تنظر إلى الواقع العالمي، وهو التوازن المطلوب[1].

رابعا: حينما ندعو إلى التمسك بالمذهب المالكي في خطابنا الديني في ليبيا، ينبغي علينا أن نكون واقعيين، ونضع في حساباتنا تيارات العصر ومذاهبه الفلسفية ومدارسه الفكرية واتجاهاته الأدبية ومشكلاته الواقعية.

فمن هذه المدارس من يميل إلى الرأي، ومنها من يميل إلى الأثر، وبعضها ينظر إلى المقاصد، بينما يجنح البعض الآخر إلى الظواهر.

لذلك علينا أن ننظر إلى هذا الاختلاف: بأنه اختلاف تنوع وإثراء للفقه، ورحمة بالناس، وإن كنا من أنصار المدرسة الوسطية التي تجمع بين الأثر والنظر. فهذا لايمنعنا من احترام الآخر وسماع رأيه وعدم ازدرائه، وإن كنا نختلف معه[2].

(1) انظر خطابنا الإسلامي في عصر العولمة : د. يوسف القرضاوي ص 114- 115.

(2) انظر خطابنا الإسلامي في عصر العولمة: د. يوسف القرضاوي ص 56، 116، وانظر الخطاب الإسلامي ومميزاته والتحديات التي تواجهه: د. محمد فتح الله الزيادي ص 11-12 بحث مقدم إلى الدورة الخامسة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي، التي أقيمت في مسقط عمان في الفترة 6-2004/3/11م.

فالخلاف لا يفسد للود قضية، وقد ضرب الإمام مالك مثلاً دقيقاً في هذا، عندما سأله ابنه، وقال له: (يا أبت إنك تدعو للمناظرة ولكنك تنهانا عن ذلك فكيف؟ أجابه ﷺ لأننا نخشى على مناظرنا أن يزل... ونرجو له العصمة، وأنتم تناظرون وترجون لمناظريكم الزلل ومن زل أوشك أن يقع في الكفر أو بنحو ذلك)[1].

وبما أننا ننشد الدولة المدنية التي تكفل الحرية والكرامة لمواطنيها، ونطمح إلى الاستقرار؛ فلئن التزمنا بتطبيق مذهب الإمام مالك على مستوى مؤسساتنا الدينية والتربوية والثقافية، فإننا لا نملك أن نفرض ذلك على مستوى الأشخاص، وحسبنا في ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ﴾[2].

وما روي عن أنس بن مالك قال: (إنا معشر أصحاب رسول الله ﷺ كنا نسافر، فمنا الصائم ومنا المفطر ومنا المتم ومنا المقصر، فلم يعب الصائم على المفطر، ولا المفطر على الصائم، ولا المقصر على المتم، ولا المتم على المقصر.)[3].

وإنما ينبغي أن ندفع باتجاه إثراء الفقه المالكي لنتمكن من خلال ذلك من إقناع الآخر، وإعطائه البلسم الشافي والمصل الواقي، لانتشاله مما هو فيه؛ لأن الفكر المنحرف لايهزمه إلا فكر أقوى منه وأشد تغلغلا في قلوب المؤمنين .

(1) الإنصاف في بيان سبب الاختلاف: شاه ولي الله الدهلولي، ت: 1180هـ، ضبط وتحقيق وتقديم: د.السيد الجميلي، د.أحمد السايح، د.سامي عفيفي حجازي، ص6، ط: 1، 1421هـ/2000م، مركز الكتاب للنشر بالقاهرة – مصر.

(2) سورة هود : الآية 118.

(3) السنن الكبرى : أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ت 458هـ كتاب الصلاة ، باب المرأة تخالف السنة حديث رقم 5225/ 152 تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، الطبعة الأولى 1994م، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان.

تطوير المنظومة التربوية والدينية والثقافيةوالإعلامية بما يخدم الخطاب الديني في ليبيا:

أولا: أهم ما يجب مراعاته في تطوير المنظومة التربوية والدينية في ليبيا:

لعل أهم ما يجب التركيز عليه في هذا الجانب ما يلي:

1. العمل على فتح مدرسة ابتدائية قرآنية على الأقل في كل مدينة، وأن تعنى هذه المدارس بأنشطة تربوية تعليمية وترويحية، تهدف إلى التشبع بروح الدعوة وخدمة المجتمع، وأن تطبق هذه المدارس الإسلام تطبيقاً واقعياً داخلها، وذلك بإنشاء مسجد في كل مدرسة، وأداء الصلاة جماعة في وقتها وأن تعنى بتحفيظ القرآن الكريم، على رواية الإمام قالون عن نافع، وأن تقوم بتدريس المواد الشرعية على المذهب المالكي، فضلا عن تشجيع السلوك الإسلامي بين المتعلمين من صدق وأمانة ومروءة وإيثار ونظافة، وتقاوم كل سلوك غير إسلامي يبدر من المدرسين أو التلاميذ على السواء[1].
2. إعادة افتتاح المعاهد الدينية المتوسطة كمعهد أنس بن مالك الديني ومعهد أحمد العربي للقراءات ومعهد الإمامة والخطابة التي ألغاها النظام السابق.

وأقترح لإعادة افتتاحها: تدشين معهد في غرب ليبيا، وآخر في شرقها، وثالث في جنوبها، على أن يتم الاستعانة بمشايخنا وأساتذتنا خريجي هذه المعاهد سابقاً، وسد العجز الذي يحصل بالتعاقد مع مشايخ متخصصين مالكيين من الأزهر الشريف.

لتكون هذه المعاهد رافداً حقيقياً للجامعات الإسلامية في ليبيا، بحيث يتم صقل الطلاب وإعدادهم فيها إعداداً يتناسب مع المرحلة الجامعية التي تليها.

3. العمل على افتتاح الجامعة الإسلامية التي أعلن عنها سيادة رئيس الوزراء: الأستاذ الدكتور عبدالرحيم الكيب في مدينة البيضاء، على أن يكون لهذه

(1) التربية الإسلامية رسالة ومسيرة : عبد الرحمن النقيب ص 63، دار الفكر العربي، القاهرة.

الجامعة إلى جانب الفرع الرئيس بمدينة البيضاء: أربعة فروع أخرى؛ أحدها بزليتن والثاني بالعاصمة أو بمدينة الزاوية والثالث بالجبل الغربي والرابع بالجنوب، على أن يتم الإبقاء على الأقسام والكليات، وفتح كليات وأقسام أخرى في المدن التي تخلو من هذه الفروع، حسب الحاجة وبالنظر إلى الكثافة السكانية.

والتماساً للإجماع، واحترازاً من أن تحسب هذه المؤسسة الواعدة على تيار معين، وإيماناً بكونها مركزاً بحثياً متحرراً، ينظر إلى القضايا المطروحة على الساحة بعمق وموضوعية، أرى أن يسمى كل فرع منها بما يتناسب مع تراث وتاريخ وأعلام المدينة التي تم افتتاح ذلك الفرع أو الكلية على أرضها، فلا مشاحة في الأسماء...

فعلى سبيل المثال لا الحصر: يسمى الفرع الرئيس بمدينة البيضاء باسم السيد محمد بن علي السنوسي، تيمناً بهذه الشخصية التي حملت لواء الدعوة إلى الله تعالى ورسوله ﷺ وليكون هذا الاسم امتداداً لتلك القلعة العلمية التي مضى على تأسيسها حوالي نصف قرن، فضلاً عن أننا بهذا نحتفظ لأنفسنا بحق المطالبة بممتلكات تلك الجامعة من أصول وكتب ومخطوطات ودوريات.

فمن لم تتوفر لديه القناعة الفكرية للالتحاق بأحد الفروع، طالباً كان أو أستاذاً التحق بغيره من الفروع الأخرى.

وبهذا نترك لكل فرع المجال لإثبات نفسه، ونحدث نوعا من التنافس العلمي الشريف بين هذه الفروع، حتى إذا ما استوت على سوقها وأصبحت قادرة على النهوض مستقلة، كان كل فرع منها نواة لجامعة مستقلة تشتمل على كليات وأقسام، حسب احتياج أهل كل مدينة أو منطقة.

والجدير بالذكر أن هذه التجربة المتدرجة والمتأنية قد خاض غمارها قبلنا أشقاؤنا في مصر، وقد آتت أكلها وأثبتت نجاحها.. فعلى سبيل المثال: كانت جامعة بني سويف حاليا في مصر تسمى بجامعة الإسكندرية فرع بني سويف، وكانت جامعة الفيوم حاليا تسمى بجامعة القاهرة فرع الفيوم..، ثم استقلت هذه الفروع حين امتلكت المقومات والإمكانات التي تؤهلها لمواصلة مسيرتها العلمية.

وإتماما للفائدة، فقبل تدشين هذه المؤسسات، ينبغي إقامة مؤتمر دولي في مناهج التعليم الديني، يشارك فيه كوكبة من العلماء والخبراء المتخصصين في وضع المناهج الدينية، على أمل أن يتمخض عن هذا المؤتمر جملة حسنة من التوصيات، تكون لنا نبراساً نهتدي به ومنهاج عمل نسير عليه أثناء إعدادنا لمناهجنا التعليمية الدينية في جميع المراحل؛ لأن ذلك أدعى إلى تحقيق ما نصبو إليه من تعليم إسلامي وسطي واعد وخطاب ديني هادف، نصون من خلاله هويتنا ونحقق به لحمتنا واستقرارنا.

ثانياً: إحياء رسالة المسجد: نظراً للدور التاريخي الكبير الذي قامت به المساجد كدُور علم وتربية، فلا بد من إعادة إحياء رسالة المسجد في ليبيا، ليكون دار عبادة وعلم، ومؤسسة اجتماعية متكاملة، تسهم في تربية الفرد روحياً وعقلياً واجتماعياً.

وحرصا على عدم وجود فجوة بين مخرجات مؤسساتنا الدينية مستقبلا وبين مانعيشه الآن من جراء ما اتبعه النظام السابق من سياسة تجفيف المنابع وتغيير المناهج لابد من التنسيق بين الإدارة التي تعنى بالمناهج في وزارة التعليم وإدارة المساجد في وزارة الشؤون الدينية، بحيث تقوم المعاهد والمساجد بدورها في عملية التعليم والتدريب على الخطابة والإلقاء على سبيل المثال، والعمل على إعادة تأهيل الأئمة والوعاظ، وذلك بتنظيم دورات مكثفة لهم، كلٌ في مدينته لمدة ستة أشهر، على أن يتم التركيز في هذه الدورات على الجوانب الآتية:

أ. اللغة العربية والتفسير والحديث.

ب. الدعوة والخطابة والإرشاد.

ج. الفقه المالكي وغيره من المذاهب الأخرى .

ومن يجتاز هذه الدورات بنسبة لا تقل عن 75%، يخضع لدورة مركزية متخصصة لمدة لا تقل عن ستة أشهر – يتم فيها الاستعانة بأئمة ووعاظ من الدول العربية والإسلامية، متخصصين في الفقه المالكي.

ثالثا: ما يجب مراعاته في برامج المؤسسات الثقافية والوسائل الإعلامية في ليبيا:

ينبغي أن يراعى في برامج المؤسسات الثقافة ووسائل الإعلام في ليبيا الأمور الآتية:

1. أن تنطلق البرامج الإعلامية من دينية وتعليمية وثقافية وترفيهية ورياضية من الأساس الفلسفي الذي تنبثق منه مناهج التعليم الإسلامي، وهو التصور الإسلامي عن الله تعالى والكون الإسلام والحياة وتحقيق مقاصد الرسالة الإسلامية، وهي الرحمة بالعالمين وإخراج الناس من الظلمات إلى النور.
2. أن يتبنى الإعلام من خلال قنواته التعليمية والدعوية والثقافية أهدافنا التعليمية الدينية في المسجد والمدرسة والمعهد والجامعة، وأن يحاول ملء الفراغ الديني الإعلامي، حتى لاينزلق شبابنا إلى ماتروج له بعض التيارات المتشددة عبر القنوات الفضائية.
3. أن يراعى في تقديم المسلسلات والقصص والمسرحيات والأفلام – سواء كانت تاريخية أم عصرية – التفسير الإسلامي للتاريخ، فتبعد تلك البرامج عن التفسير المادي للتاريخ.
4. أن يراعى في عرض شرائط الأطفال انتقاء الرسوم والبرامج الهادفة التي تشجع السلوك الإسلامي، كالصدق والأمانة والنظافة والمروءة والشجاعة، وتنبذ السلوك المنحرف كالكذب والسرقة والتدخين وعقوق الوالدين وغيرها.
5. أن يراعى في عرض الأبطال في المسلسلات التاريخية المفهوم الإسلامي للبطولة، الذي يقوم على الالتزام بالعقائد الإسلامية ومكارم الأخلاق والابتعاد عن المفهوم الغربي للبطولة، الذي يقوم على أساس تحقيق الانتصار والكسب المادي، ولو على حساب العقائد والأخلاق[1].

(1) إسلامية مناهج التعليم: د.محمد عثمان شبير، ص49 بحث مقدم إلى الدورة الخامسة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي، التي أقيمت في مسقط عمان في الفترة 6-2004/3/11م.

رابعاً: ما يجب مراعاته في إصدار الفتاوى:

ينبغي في القضايا الهامة التي تنظر أمام المجلس الأعلى للإفتاء، ألا نكتفي بالاجتهاد الفردي، وأن ننتقل منه إلى الاجتهاد الجماعي، الذي يتشاور فيه أهل العلم في القضايا المطروحة لاسيما فيما يكون له طابع العموم ويهم جمهور الناس.

فرأي الجماعة أقرب إلى الصواب من رأي الفرد مهما علا كعبه في العلم فقد يَلمَح شخص جانباً في موضوع ما، لا ينتبه له آخر، وقد يحفظ شخص ما يغيب عن غيره، وقد تُبرز المناقشة نقاطاً كانت خافية، أو تظهر أموراً كانت غامضة، أو تذكر بأشياء كانت منسية، وهذه من بركات الشورى، ومن ثمار العمل الجماعي دائماً، فعن النبي ﷺ قال: (يد الله مع الجماعة)[1].

هذا وقد روى الطبراني عن ابن عباس أن علي بن أبي طالب قال: (قلت يارسول الله: إن عرض لي أمر لم ينزل فيه قرآن ولم تمض فيه سنه منك؟ (أي ماذا أفعل؟) قال تجعلونه شورى بين العابدين من المؤمنين ولا تمضونه برأي خاصة)[2] وهذه دعوة منه ﷺ إلى الاجتهاد الجماعي.

عليه أرى ضرورة إنشاء مركز أو مجمع فقهي ليبي يضم نخبة من كبار العلماء والباحثين المتخصصين في علوم الشريعة واللغة والقانون والاقتصاد، يكون رافداً وداعماً للمجلس الأعلى للإفتاء.

على أن هذا الاجتهاد الجماعي لا يعني الاستغناء عن اجتهاد الأفراد أو تعطيلِهِ ذلك أن الذي ينير الطريق للاجتهاد الجماعي هي البحوث الأصيلة التي يقدمها أفراد العلماء من المجتهدين والمقلدين؛ لتناقش مناقشة جماعية، ويصدر فيها

---

(1) سنن الترمذي: محمد بن عيسى، أبو عيسى الترمذي السلمي، ت 279هـ 466/4، باب ما جاء في لزوم الجماعة، حديث رقم (2166) تحقيق محمد شاكر وآخرون ، دار التراث العربي ، بيروت – لبنان .

(2) المعجم الكبير: سليمان بن أحمد بن أيوب أبوالقاسم الطبراني 371/11، باب أحاديث عبد الله بن عباس، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الطبعة الثانية 1983م، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، العراق، وكنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: علاء الدين ابن حسام الدين المتقي الهندي، 812/5، فصل في القضاء والترغيب والترهيب عن القضاء، تحقيق بكري حياني وصفوة السقا، الطبعة الخامسة 1981م، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان.

بعد البحث والحوار قرارُ المجمع المذكور بالإجماع أو الأغلبية[1].ذاك رأيي وظني؛ فإن أصبت فبتوفيق من الله تعالى وإن أخطأت فذلك شأني؛ لضعف حالي، وقلة بضاعتي، وما أسرع عدولي عنه إذا ما تبيّن ليّ وجه الخطأ؛ والعصمة لله، وحسبي أنني اجتهدت وحاولت، والله يهدي برحمته من يشاء، وهو الموفق للصواب.

(1) انظر خطابنا الإسلامي في عصر العولمة : د. يوسف عبد الله القرضاوي : ص 143-144.